



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الرابعة - الدورة الخريفية 2007 م - العدد: 12

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 20 محرم 1429
الموافق 28 جانفي 2008

فهرس

1. محضر الجلسة العلنية العشرون ص 03

■ إختتام الدورة الخريفية العادية لسنة 2007.

محضر الجلسة العلنية العشرون
المنعقدة يوم الإثنين 20 محرم 1429
الموافق 28 جانفي 2008

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي.

أود بداية أن أرحب باسمكم جميعاً - زميلاتي،
زملائي - بضيوفنا الكرام في مقر مجلس الأمة.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيد
رئيس الحكومة لهم منا بالغ الترحيب وكبير التقدير
على تشريفهم هيئتنا، الترحاب والتقدير ذاته
موصول إلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة
وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والسيد
رئيس المحكمة العليا والسيدة رئيسة مجلس
الدولة، الذين لبوا دعوتنا ومشاركتنا المناسبة.

زميلاتي، زملائي،
إذا كنا نحرص على تنظيم هذا اللقاء في نهاية
كل دورة، فإن ذلك يجد مبرره في اطراد التعامل
وصراحة النص.

إننا ندرك أن الجلسة التي نعقدتها اليوم هي
جلسة احتفائية عادية ولكنها تحمل في طياتها
دلالات بارزة في إطار العمل المؤسساتي، كونها
تعطي الإمكانية إلى الهيئتين (التشريعية والتنفيذية)
لكي تلتقيا في رحاب غرفتي البرلمان ولتكونا
شاهدتين على نتيجة جهد كانتا صانعتاه.

واللقاء في مثل هذه المناسبة هو دائماً لقاء
لتقييم الجهد واقتراح صيغ العمل المشترك
والتعليق على ما تظهره الساحة السياسية الوطنية
من جديد.

أيها السيدات، أيها السادة،
لقد سبق لي أن أعلنت في كلمتي لدى افتتاح
الدورة الخريفية هذه، أن هذه الأخيرة ستكون دورة
يغلب عليها العمل التشريعي، وقلت أيضاً إن
السياسة لن تكون غائبة خلال الفترة.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشرة صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة
مفتوحة.

مرحباً بضيوفنا، حكومة ومؤسسات.
يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، أن نختم
بشكل رسمي دورتنا الخريفية .

وفي البداية وبعد الترحيب بالسادة الضيوف
في هذه الجلسة، سوف أستأذنكم لكي ألقى بعض
الكلمات لتقييم العمل الذي قمنا به معا خلال
الفترة.

ولهذا أبدأ بالقول بعد بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

كل إيجابيات هذا القانون فهذا أمر لا يفاجئنا. أن تكون الإجراءات المتضمنة في قانون المالية غير كافية لمعالجة كافة المشاكل التي تواجه المجتمع، فهذا أمر ممكن نقاشه، أما القول بأن القانون لم يأت بجديد، فهذا ما لا يمكن فهمه بل فهم أغراض أصحابه.

صحيح أن المواطن يشكو من غلاء المعيشة وارتفاع أسعار بعض المواد ولكن الصحيح أيضا هو أن جهوداً واضحة قد بذلت من أجل التقليل من الضغوط الواقعة على كاهل المواطن، ولكن القول بهذا وحده لا يكفي، خاصة وأن الأحداث تجري بسرعة وتقلبات أسعار السوق العالمية لا تتوقف عن الحركة، وهي تجري في ظل حمى ارتفاع الأسعار التي لم يعد بالإمكان التحكم فيها، لهذا فإننا نقول إن أعوان الحكومة مطالبون من جهة، بالتعجيل باتخاذ الإجراءات التطبيقية ذات الصلة بمضمون قانون المالية، وبنفس الوقت التفكير في اتخاذ إجراءات أخرى لتدارك الأوضاع غير المتوقعة، بما من شأنه تهدئة اضطراب السوق وصيانة القدرة الشرائية للمواطن. وفي نفس الاتجاه يبقى أعوان الدولة مطالبين أيضا بشرح وتوضيح مضمون كافة هذه الإجراءات لطمأننة المواطن خاصة وإقناعه بأن مطالبه هي موضوع عناية واهتمام من قبل الدولة.

أيته السيدات، أيها السادة،

خلال الدورة درسنا وصادقنا على عدد هام من النصوص، كان قاسمها المشترك إدراج تحويلات جوهرية كانت مطلوبة في النصوص التي كانت مقدمة خلال الدورة والتي صادقنا عليها خلال الفترة.

لقد جاءت هذه النصوص بتصورات جديدة كفيلة بمعالجة المشاكل الواقعة في القطاع التابع لها، سواء في مجال التأمين، أو الضمان الاجتماعي أو التعليم العالي والبحث العلمي أو المياه أو النقل الجوي أو العدالة أو التكوين المهني أو النظام المحاسبي... إلخ وبالطبع فإن الإتيان بهذه النصوص جاء لاستكمال مضمون برنامج السيد

واليوم وقد استنفدنا جدول أعمال الدورة وعشنا وععيشنا أحداث وتطورات الفترة، نود العودة إليها جرداً وتعليقاً.

أيته السيدات، أيها السادة، لكن قبل هذا وذاك أود أن أتوجه بالشكر والعرفان لكل الذين عملوا وتعاونوا على تحقيق الحصيلة أينما كان موقعهم.

وفي هذا الإطار لابد من التذكير بأننا خلال الفترة قمنا بدراسة والمصادقة على عدد معتبر من النصوص القانونية الهامة، كما نحن ساهمنا في العديد من النشاطات البرلمانية والسياسية.

فعلى الصعيد التشريعي، يبقى قانون المالية كالعادة هو القانون المحوري الذي يسترعي دائماً الاهتمام ويحظى بالرعاية من قبل أعضاء التمثيلية الوطنية ومن قبل المواطن بالطبع كونه يعد قانوناً مرجعياً تتوضح من خلال أحكامه كافة أوجه نشاطات الدولة وتوجهات البلاد لمدة سنة، وفي كافة المجالات.

وفي هذا الجانب تحديداً فقد أتى قانون المالية لسنة 2008 بأحكام وترتيبات هامة، من المؤكد أنها ستعكس إيجابياً على كافة مكونات المجتمع وعلى كافة قطاعات التنمية في البلاد.

فهو من جهة، جاء بأحكام سوف يكون لها تأثير واضح على تعزيز القدرة الشرائية للمواطن وتحسين ظروفه المعيشية، ومن جهة أخرى، فإن هذه الأحكام ستساهم من دون شك في دعم حركة التنمية الوطنية.

قانون المالية لهذا العام أعطى موضوع الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة وعلى المال العام بصفة عامة كل الأهمية التي يستحقها. أهمية سيكون في تطبيق بنودها أبعد الأثر في مجال تحقيق النجاعة وتوفير الشفافية لعمل الدولة وأعوانها.

ودون الدخول في تفاصيل مضمون القانون وفي الأرقام التي يتضمنها، فإنني أقول إن هذا القانون جاء مستجيباً لعدد هام من انشغالات المواطن، ولئن ارتفعت أصوات هنا وهناك لا تعرف

إننا من باب الإنصاف نقول إن هذه النتيجة ما كان لها لتتحقق لولا مشاركة الجميع في تحريك فعاليتها ولولا الدور المسؤول الذي لعبته إدارات الأحزاب السياسية ومناضلوها والمرشحون فيها. وضمن هذه الحركية الوطنية لم يتخلف أعضاء مجلس الأمة، بل هم كانوا باستمرار في المقدمة.

الإدارة العمومية التي وفرت كافة الترتيبات المادية والبشرية المساعدة للسير الحسن للعملية، هي الأخرى تستحق الشكر والتقدير.

صحيح أن تنصيب الأجهزة التنفيذية للهيئات المنتخبة محلياً عرف بعض المصاعب ولكنها مصاعب سرعان ما عولجت أو هي في طريقها للعلاج، لكن بروزها مرة أخرى يستتطق الجميع ويدعوهم إلى المطالبة بضرورة التعجيل بتقديم النصوص القانونية الخاصة بمراجعة القوانين الناظمة لعمل البلديات والولايات وتلك المتعلقة بالانتخابات وإحالتها على البرلمان للبت فيها، لأن بهذه المراجعة وبها خاصة، يكون بمقدور المجالس المنتخبة محلياً أن تؤدي دورها بالشكل المأمول.

أيها السيدات، أيها السادة،

لا يمكنني أن أنهى كلمتي في هذه المناسبة، دون التذكير بأن في هذا الشهر منذ سنوات عشر أسست هيئتنا، ولرمزية الموعد، الواجب يقتضي منا التوقف بعض الوقت عند المناسبة واستقراء بعض فصول المسيرة، وفيها نقول: خلال السنوات العشر الماضية، كم من نقاشات مثمرة أجريناها؟ وكم من نصوص هامة صادقنا عليها؟ وكم من نشاطات حققناها؟ وكم من نتائج إيجابية لصالح الهيئة والوطن قمنا بها؟

إنها إنجازات وحقائق تعرفونها أو تتذكرون مجرياتها! لهذا فإنني في هذه المناسبة لن أسترسل طويلاً في تعدادها، وبإمكانكم الرجوع إليها وإلى تفاصيلها.

ما أريد التأكيد عليه في المناسبة، هو السعي لإعطاء بعض القراءات الخاصة بالهيئة وبأهمية وجودها وبضرورة تفعيل وتوسيع مجالات عملها.

رئيس الجمهورية الرامي إلى إصلاح المنظومة القانونية للأمة، وفي كافة أوجهها سواء في الميدان التربوي أو الاقتصادي أو المالي أو الاجتماعي أو في قطاع العدالة.

إنها نصوص تكمل بعضها بعضاً وهي من دون شك نصوص سوف تعزز وتوسع من مجال الرقابة وتدخل الشفافية في أداء الدولة وأداء أعوانها، وهي في الأخير سوف تعمل على مسايرة التطور الحاصل في العالم الذي نعيش فيه، وقبل هذا وذاك فهي تأتي لتحقيق الانسجام ما بين النصوص ذات الاختصاص المتقارب.

الجديد في هذه القوانين هو كون بعضها جاء ليُدخل المرونة ويبسط المعاملات الخاصة بأعوان الدولة.

إنها قوانين على الرغم من عددها - إذا ما قورنت بالواقع الذي كان متاحاً أمام البرلمان - في غاية الأهمية وسوف يكون من نتيجتها تأكيداً إدخال تغييرات جذرية في عمل مؤسسات الدولة.

أثناء الدورة نظم مجلس الأمة - وفي إطار دوره الرقابي - عدداً من جلسات الأسئلة الشفوية عالجت قضايا مختلفة ولقيت الاستحسان الواضح لدى الجميع، إننا بهذه المناسبة نود أن نبدي الارتياح لهذا الشكل من أشكال الأداء الرقابي ونتمنى أن تزداد وتيرته.

أيها السيدات، أيها السادة،

لم تكن هذه الدورة للتشريع فقط وإنما هي كانت كذلك دورة نشط أثناءها أعضاء مجلس الأمة بشكل لافت، وقد برز ذلك النشاط خاصة في التحركات والمساهمات الواضحة التي قاموا بها جنباً إلى جنب مع الفاعلين السياسيين من أجل تحريك الساحة السياسية الوطنية وخاصة أثناء تنظيم وإنجاح عملية الانتخابات المحلية.

ولقد كانت هذه الانتخابات بحق حدثاً وطنياً بارزاً في حياة الأمة وبروح مسؤولية عالية تنافست الفعاليات السياسية وحققَت النجاح لهذه الانتخابات الهامة وجعلتها تجري في مناخ سادته الهدوء والشفافية.

المجلس بهدوء لكن بفعالية، البعض اعتبر هذا الهدوء ركوداً والبعض الآخر قال بأنه تخلّ عن المسؤولية، والحقيقة هي غير ذلك لأن أعضاء مجلس الأمة بمختلف انتماءاتهم يدركون بأن الحكمة تقتضي حسن الاختيار قبل اتخاذ القرار وفي جميع الحالات كانوا يرجحون المصلحة العامة على غيرها من الاعتبارات، وفي كل مرة كانوا يتجنبون خيار الرفض والتعطيل الذي منحه إياهم القانون.

والآن وقد مرت الفترة الحرجة التي اجتازتها البلاد وأثبتت التجربة حسن أداء الهيئة وجدوى وجدية عملها؛ الآن وقد استتب الاستقرار في البلاد وتراجع شعور الخوف من المستقبل، الآن وقد تراجع التردد الذي كان يشوب في بعض الأحيان عمل الدولة بسبب المفاجآت الظرفية المغامرة التي كانت تطرأ بين الحين والآخر؛ الآن وقد عادت الثقة بالنفس لدى المسؤولين ولدى أعوانها فقد آن الأوان لتقييم جهد الهيئة وجدواها، لكي يحكم القانون الأساسي للبلاد في دورها وفي مهمتها بما من شأنه تحويل الأحكام بما يتماشى وظروف المرحلة ومتطلبات الوضع الذي تعرفه البلاد والتي تحتاج فيه إلى مزيد من الاستقرار ومزيد من الانسجام في ظل وضوح مهام وصلاحيات المؤسسات، والفاعلين في إطارها، بما يحقق التكامل والتضامن ما بين المؤسسات وبما يحقق الاستقرار والاستمرارية لعمل مؤسسات الجمهورية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

المناسبة تحتم علي تقديم الشكر والعرفان لكل من انتمى وشارك في عمل الهيئة وساهم في تحقيق حصيلة جهودها.

المناسبة تفرض علي أيضاً الترحم على كل أولئك الذين غادرونا للالتحاق بالرفيق الأعلى، فإلى المرحوم محمد الشريف مساعدي، إلى الحاج موسى أخاموخ، إلى المجاهدة بدرة عمامرة والأخ عبد الحميد لطرش، إلى جميع إخوتنا الذين لم يعودوا من هذه الدنيا، العرفان والدعاء بالرحمة والمغفرة في هذه الذكرى التي هي ذكراهم أيضاً.

ومن هذه الزاوية وفي كلمات قصيرة سوف أسعى لإعطاء فهمي الخاص للدور والمهمة والآفاق المتصورة، وفي هذا الأمر نقول: مجلس الأمة أنشئ حقاً في ظرف تاريخي وسياسي مميز ولكنه أنشئ أيضاً في إطار منظور طموح لدعم وتكريس التوجه الديمقراطي الرامي إلى إقامة منظومة مؤسساتية تعددية متطورة، وهو من هذه الزاوية كان فضاءً للنقاش ولمواجهة الرأي بالرأي الآخر وهو لذلك أيضاً أثبت جدوى الوجود ووفر للأداء البرلماني المصادقية وللبناء المؤسساتي الصلابة والنجاعة. من جهة ثانية فإن قيام الغرفة العليا للبرلمان أعطت لمضمون النصوص التشريعية كل الجدية والرصانة المطلوبتين.

أعضاء مجلس الأمة من جهتهم ومن خلال أدائهم لعبوا دورهم كاملاً، فلم يبالغوا في استخدام الصلاحيات التي خولها إياهم الدستور ولم يستعملوا حق الرفض من أجل الرفض، شعوراً منهم بتبعات مثل هذا الموقف، وهم باستمرار كانوا يرجحون المصلحة العليا للبلاد على كل الاعتبارات الأخرى. وفي كافة مواقفهم كانوا يفضلون لفت الانتباه لما يجب فعله وفي كل مرة كانوا يطالبون عبر التوصيات إلى استدراك النقص المسجل في النصوص المحالة عليهم.

السنوات العشر أكدت حقيقة مفادها أن التعددية المؤسساتية - بعد كل هذه الفترة - لم تعد مجرد تجربة، بل هي أكدت أن مجلس الأمة أضحي حقيقة متجدرة يتوجب ترسيخها وتحسين أدائها وتوسيع مجالات عملها بما يخدم الممارسة الديمقراطية ويوفر العمل الجيد للأداء التشريعي والبرلماني.

بالإضافة إلى هذا فإنه يمارس - أي مجلس الأمة - بالواقع مهمة القراءة الثانية لمشاريع القوانين الصادرة عن الهيئة التشريعية، الأمر الذي يعطيه الوزن والمكانة، ناهيك عن كونه يُعد بحق قوة ترجيح.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في السنوات العشر المنصرمة عمل أعضاء

الرامي إلى مواصلة جريمتها الرامية إلى تنفيذ جريمة القتل الجماعي لأبناء شعب فلسطين، إنها حقاً جريمة ضد الإنسانية كون إسرائيل وبدون حياء تصرّ على مواصلة جريمة التنكر لتقديم المساعدة لشعب أعزل يعاني من الموت الجماعي المحقق والبطيء.

إننا إذ نستنكر هذا التصرف الهمجي، فإننا ندعو إلى ضرورة تحرك الأسرة الدولية لممارسة الضغط على إسرائيل لرفع الحصار المفروض على شعب فلسطين في قطاع غزة، وتقديم الدعم والمساعدة لأبناء هذا الشعب الضحية.

وإننا بالوقت ذاته ندعو أشقائنا في فلسطين إلى تجاوز الإشكالات القائمة بينهم وتوحيد صفوفهم لمواجهة العدو الحقيقي ومواصلة نضالهم من أجل انتزاع حقهم في الاستقلال وإقامة الدولة وعاصمتها القدس.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير البلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق)

مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام المادة 118 من الدستور والمادة 05 من القانون العضوي الناظم للعلاقات بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وبينهما وبين الحكومة، أُعلن رسمياً عن اختتام الدورة الخريفية العادية، لسنة 2007، لمجلس الأمة؛ الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة العاشرة
والدقيقة التاسعة والأربعين صباحاً**

أيتها السيدات، أيها السادة،
في بضع كلمات أود التوقف عند بعض المحطات وأعبر عن الرأي حول بعض القضايا، وفيها أبدأ بالقول بأن المراجعة الدستورية لم تعد مطلباً حصرياً لعائلة سياسية معينة أو أخرى، وهي لم تعد مجرد مطلب عاد تنادي به فئة أو مجموعة محدودة ضمن المجتمع ولكنها أصبحت مطلباً فرضه الواقع وتدعمه شرائح واسعة من المجتمع يزداد عددها مع مرور الأيام، إنها مطلب لأهميته يجب أن يؤخذ بكل الجدية التي يستحقها والتجاوب معه بما يخدم مصلحة البلاد والأمة.

أيتها السيدات، أيها السادة،
موقف آخر نريد التعبير عنه وأعني به التفجيرات الأخيرة التي عرفتها العاصمة. إننا نود في هذه المناسبة أن نجدد تنديدنا بفاعليها ونعبر عن تعاطفنا مع ضحايا هذه العملية الجبانة ونترحم على أرواح الضحايا الزكية، ونقول إن شعبنا لن تخيفه هذه العمليات وإن هي كانت للأسف مؤلمة، وبالوقت نفسه فإننا نعتقد أن مثل هذه الأعمال لن توقف بلادنا من الاستمرار في خياراتها الرامية إلى إطفاء نار الفتنة واستئصال جذور محركيها.

ولكننا في الوقت ذاته نود أن نحیی قوات الأمن بمختلف أسلاكها في بلادنا لاستماتتهم في حماية مواطنينا ومواطناتنا، وإننا ندعو أيضاً كافة أفراد شعبنا إلى اليقظة لتفويت الفرصة على أعداء الله والوطن وأن نفشل مساعيهم الرامية إلى إلحاق الأذى بأبناء أمتنا.

أيتها السيدات، أيها السادة،
لن ننهي كلمتنا بالاكْتفاء بالحديث عن أوضاعنا الداخلية، بل الواجب يحتم علينا في هذه المناسبة تحديد الموقف مما يجري هذه الأيام في فلسطين الجريحة، حيث تتواصل سياسة الموت البطيء على شعب بكامله وهي تجري للأسف بمرأى ومسمع من الجميع ومن المجتمع الدولي خاصة. إن سياسة الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة، إن دلت على شيء فإنما تدل على توجه الدولة العبرية

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 23 صفر 1429

الموافق 01 مارس 2008

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587